تمهيد

تولّت شركة المحاماة التي أعمل فيها مهمة الدفاع عن سوزان ليندا ور في القضية التي رفعتها الحكومة الأمريكية عليها، متهمةً إياها بالعمل لصالح جهاز الاستخبارات العراقي بطريقة غير قانونية، وأُؤكِّد هنا أنَّ قصة سوزان صادمة، لكنَّها حقيقية؛ إنَّها قصة مهمة في هذا العهد السياسي الجديد الذي أعقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م.

وبوصفي المحامي المسؤول عن هذه القضية، فقد التزمت بأدق المعايير القانونية لإثبات ادعائها أنَّها كانت تعمل مُخبرًا موثوقًا به، خاضعًا لمراقبة وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي آي إيه)، ووكالة استخبارات الدفاع، وقد حرصت قبل الموافقة على الترافع عنها، أن أتحقَّق من صدق روايتها، وذلك من مصادر موثوقة كثيرة، كان أبرزها موظفين سابقين في الكونغرس، ومراسلين دوليين، ومحامين أمريكيين وإسكتلنديين عديدين شاركوا في قضية لوكيربي بقاعدة زيست في هولندا، وأنا أعرف بعضهم شخصيًّا ومهنيًّا، وقد تحقَّقت من صحة روايتها، ومن تاريخها الشخصي المرموق.

ولعل ما سهَّل التحقُّق من روايتها ذلك العدد الكبير من السجلات والوثائق الأصلية والمذكِّرات التي يحتفظ بها مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي)، وتسجيلات أكثر من ثمانية وعشرين ألف مكالمة هاتفية، وثمانية آلاف رسالة إلكترونية، ومئات الرسائل التي أُرسلت بـ (الفاكس)، والتي خُتمت باليوم والتاريخ للموافقة على إرسالها.

على سبيل المثال، عندما قالت سوزان إنَّ رئيسها المباشر في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الدكتور ريتشارد فيوز، قد دفع لها مبلغ (2500) دولار في شهر أكتوبر عام 2001م لقاء مشاركتها في تحقيقات هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ فإنَّها قدَّمت الصك المصرفي لإثبات ما تقول، وعندما قالت إنَّها أوصلت وثائق عن استبعاد امتلاك العراق أسلحةً محظورةً إلى بيت وزير الخارجية كولين باول، الذي كان يسكن بجوار بيت الدكتور فيوز؛ فقد أظهرت نسخة صوَّرها مكتب التحقيقات الفيدرالي المظروفَ الذي أُرسلت فيه الوثائق، وكانت أيضًا تحتفظ بالأوراق الأصلية وملحوظاتها بخط اليد التي سلَّمتها إلى الوزير باول قبل أسبوع من خطابه في الأمم المتحدة، والتي استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي في إدانتها واتهامها.

وتأسيسًا على ذلك، فإنَّ سجلها ينقض الادعاء بأنَّ عملاء الاستخبارات لم يبذلوا أي جهد لتصحيح المعلومات المغلوطة لدى الكونغرس قبل الحرب على العراق. وفي الحقيقة، فإنَّ سجلات مكتب التحقيقات الفيدرالي تُظهر أنَّها عملت ليل نهار وعلى مدار الساعة؛ لتنفيذ تلك المهمة تحديدًا، وحين قرر قادة الحزب الجمهوري اختلاق رواية جديدة عن التحذيرات السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وعن التحقيقات السابقة للحرب ومشاركة العراق في هذه التحقيقات؛ فإنَّهم واجهوا عقبةً تمثلت في نشاط سوزان السياسي واستعدادها لقول الحقيقة، كما حدث في قضية لوكيربي، ومن أجل ضمان نجاح الخديعة، فقد قرروا القضاء عليها.

في رأيي وبوصفي محاميًا لها، فقد كانت سوزان مستعدةً دائمًا للظهور أمام المحكمة، لكنَّ وزارة العدل أرادت التغاضي عن الحقائق المحرجة التي ستكشف عنها قضيتها.

برايان شوغنيزي